الأزمات الإقتصادية في النظام الرأسمالي الأسباب والمعالجة

أ.د. موسى خلف عواد

العراق/ جامعة القادسية / كلية الإدارة والإقتصاد

maliha.abdul@qu.edu.iq

الملخص:

يتناول البحث الأسس النظرية والتطبيقية لاسباب حدوث الأزمات في النظام الرأسمالي التقليدي وكيفية مواجهته للتغيرات التي تحدث حولة وكذلك امكانيته في تجاوز التحديات من الايدولوجيات المختلفة التي جاءت بعده التي ارادت ان تنهي وجود هذا النظام القائم منذ اكثر من قرنين من الزمن, وبذلك فقد واجه هذا النظام الرأسمالي تحديين أما ان يبقى نظاماً قائماً بحد ذاته وله نظرياته وفرضياته المستقلة او يواجه الانهيار وصعود الاشتراكية بدلاً عنه التي تتحين الفرص في الاستحواذ على الانظمة الاقتصادية وجعلها انظمة شمولية واشتراكية, لذا فقد دأب المفكرين الكلاسيك على مواجهة تهديد الانهيار في النظام وذلك من خلال اجراء التعديلات على اساس النظام الرأسمالي وعله يتلائم معها ليتمكن من تجاوزها بسهولة, وقد كانت أزمة الكساد الكبير من أقوى الأزمات الاقتصادية التي مر بها النظام الرأسمالي وكاد ان ينهار لولا وضع الخطط والعمل بها من قبل ابرز المفكرين الكلاسيك وهو جون ماينرد كينز, الذي وضع الحلول والمقترحات لمعالجة جميع المشاكل الاقتصادية في النظام الرأسمالي واجراء بعض التغيرات التي حان دورها من أجل استمرار النظام بشكل سليم وبذلك فقد وضع الحلول المناسبة لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي يتعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي وانقذه من الانهيار بتعديلاته عليه.

الكلمات المفتاحية : (الأزمات الاقتصادية , النظام الرأسمالي, آلية المعالجة).

Economic crises in the capitalist system causes and treatment

dr. Musa Khalaf Awad

Iraq/ Al-Qadisiyah University/ College of Administration and Economics

Abstract:

The research deals with the theoretical and applied foundations of the causes of crises in the traditional capitalist system and how it confronts the changes that occur around it, as well as its ability to overcome the challenges from the various ideologies that came after it that wanted to end the existence of this

system that existed for more than two centuries, and thus this capitalist system faced Two challenges: Either it remains an existing system in itself and has independent theories and hypotheses, or it faces the collapse and the rise of socialism in its place, which is waiting for opportunities to take over economic systems and make them totalitarian and socialist systems. Therefore, classical thinkers have always faced the threat of collapse in the system by making adjustments on the basis of The capitalist system and its reasoning is compatible with it to be able to overcome it easily, and the Great Depression was one of the most powerful economic crises that the capitalist system went through and would have collapsed had it not been for the development and implementation of plans by the most prominent classical thinker, John Maynard Keynes, who developed solutions and proposals to address all economic problems In the capitalist system and make some changes whose turn has come in order for the system to continue properly Develop appropriate solutions to address the economic crisis facing the capitalist economic system and save it from collapse by making amendments to it.

Keywords: (economic crises, capitalist system, treatment mechanism).

مقدمة

من المعروف ان النظام الرأسمالي يواجه أزمات اقتصادية وصفت بأنها دورية ويجب ان يعتاد عليها كل من يؤمن بهذا النظام الاقتصادي, الا ان تلك الأزمات بدأت تتفاقم وتتكرر كما انها اصبحت أكثر شدة وتأثيراً وتمس حياة الافراد في تلك الدول الرأسمالية بالاضافة الى وجود تحدي آخر وهو النظام الاشتراكي الذي يؤمن ان ساعة نهاية النظام الرأسمالي قريبة وسينهار النظام الاقتصادي الرأسمالي قريباً حسب وصف الاشتراكيه له, الا ان التعديلات التي أجراها الاقتصادي الشهير جون ماينرد كينز قد انقذت الاقتصاد من الانهيار ووضع الحلول العملية لمواجه تلك المخاطر مستقبلاً من خلال المعالجات التي اقترحها في نظرياته الاقتصادية التطبيقة والتي فعلا انقذت النظام الرأسمالي من الانهيار, ومن اجل توضيح ذلك في البحث فقد تم تقسيمه على

مبحثين الأول منه تناول مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي ونظريته وأسس عمله فضلاً عن ابراز اهم نقاط القوة ونقاط الضعف فيه, ثم ننتقل الى المبحث الثاني الذي تطرقنا فيه الى الازمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي وكيف جاء كينز لمواجه تلك الازمات ووضع الحلول المناسبة لها من أجل استمرار وبقاء الناظ الاقتصادي الرأسمالي قائماً وفي ختام البحث توصلنا الى مجموعة توصيات واستنتاجات مهمة تبين مرونة النظام الرأسمالي وتكيفه في معالجة المشاكل والازمات الاقتصادية.

مشكلة البحث

يمكن وصف مشكلة البحث بالتساؤل الآتي وهو, هل يواجه النظام الرأسمالي مشاكل وأزمات اقتصادية وهل يمكن ان تعالج وفق نفس منهجية النظام دون انهياره الفكري والبنيوي.

فرضية البحث

يفترض البحث ان النظام الرأسمالي يواجه مشكال اقتصادية متنوعة وهي مستمرة مع التغيرات الاقتصادية الدولية او المحلية لكن تمت معالجتها او التخفيف من حدتها وتأثيرها على افراد المجتمع وذلك وفق نظريات ومبادئ النظام الرأسمالي الجديد بعد التعديل عليه.

أهمية البحث

ترجع اهمية البحث الى كونه يتناول أهم موضوع من المواضيع الرئيسة التي يعاني منها النظام الرأسمالي منذ تأسيسه وهي الأزمات التي تفاقمت مع مرور السنوات حتى اصبحت تهدد النظام الاقتصادي الرأسمالي بالانهيار واستبداله بنظام آخر جديد بأيدولوجية مختلفه. وكذلك يبين أهمية المرونة في الانظمة الاقتصادية وكيف يمكن لها

معالجة المشاكل والازمات من خلال اجراء التعديلات والتحسينات في الفرضيات والمبادى العامة دون الاخلال بجوهر وأسس النظام.

هدف البحث

يهدف البحث الى توضيح طبيعة الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي وكيف تتم معالجته وفق مبدأ المرونة التي اتبعها هذا النظام دون الاخلال الجوهري بالمبادئ التي استند عليها منذ تأسيسه وقد كانت افكار كينز ونظرياته هي الأساس في معالجة الأزمات.

المبحث الأول

النظام الرأسمالي مفهومة ونظرياته وأسس عمله

المطلب الأول – مفهوم النظام الرأسمالي والمبادئ العامة

تستند الفلسفة الاقتصادية التي جاء بها كتاب الرأسمالية التقليدية على فرضية أساسية هي أن ظاهرة الثروة في المجتمع ترجع إلى أصل واحد هو رغبة الفرد في تحسين حالته الاقتصادية. أي بعبارة أخرى أن حافز المصلحة الشخصية (الربح المادي) هو المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي . وقد استخلص ادم سمث من هذه الفرضية مبدأ تلقائية النظام الاقتصادي الرأسمالي[١]، الذي يستند عل المنافسة التي تضمن تحقيق الكفاية في نخصيص الموارد الاقتصادية ونحقيق التوازن بين العرض والطلب بوساطة قوى (الية السوق) سماها سمث باليد الخفيفة او الخفية, التي من شروطها افتراض المرونة التامة في الأسعار والأجور , ويقتصر دور المنافسة التامة في السوق عل تحقيق الكفاية في الانتاج ، وإنما يضمن أيضا توفير السلع والخدمات الى المستهلكين بأقل الاسعار الممكنة ، وذلك بسبب عدم إمكانية أي منتج في التأثير

في عرض السلعة أو في سعرها ، بحكم فرضية حرية الدخول الى السوق من قبل المؤسسات الجديدة ومنافسة المؤسسات القائمة . واستنادا الى الفلسفة الاقتصادية التقليدية ، يتم تحقيق التوازن بين العرض الكل والطلب الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، أي عدم وجود ما يسمى بالبطالة القسرية أو غير الارادية في الاقتصاد . أي بعبارة أخرى ، أن أية بطالة يمكن أن تحدث لا بد أن تكون بطالة ارادية أو طوعية ، والتي تعزى الى رفض العمال الاشتغال بالاجور السائدة في السوق . كذلك تعتبر فرضية عدم امكانية حدوث فائض في الانتاج هي النقطة الجوهرية في الفلسفة الاقتصادية التقليدية . وتستند هذه الفرضية عل مبدأ أن العرض يخلق الطالب . ويعرف هذا المبدأ في الفكر الاقتصادي (بقانون الأسواق) الذي جاء به الاقتصادي الفرنسي جان بابتس ساي ١٧٦٧ – ١٨٣٣, والذي يعتبر بمثابة حجر الزاوية في الفكر الاقتصادي الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين [٢]. وقد أدى انتشار أفكار ساي الى ظهور مدرسة في الفكر الاقتصادي تعرف بالمدرسة المتفائلة الحرة التي سيطرت عل الفكر الاقتصادي في فرنسا في القرن التاسع عشر . ومن أبرز الاراء التي جاء بها ساي أنه اتعبر الاقتصاد علما طبيعيا ، وافترض ان الثروة تخلق وتوزع وتستهلك طبق قوانين الطبيعة ودون الحاجة الى أي تدخل أنه ذهب أبعد من اراء سمث في من جانب الدولة في الحياة الاقتصادية . حتى هذه الناحية واعتبر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية غير مرغوب فيه حتى في الحالات التي يكون فيها هذا التدخل امرا لا بد منه . واعتبر ساي ان هناك قوى معينة في النظام الاقتصادي تعمل على تحقيق التوازن بصورة تلقائية. والجدير بالملاحظة أن ساي لم ينف احتمال حدوث فائض في الانتاج في سلعة معينة في الأجل القصير (والذي يعزى الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية) وإنما رفض

قبول فكرة حدوث فائض في الانتاج بصورة عامة ، وذلك لان الطلب الكلي ما هو الا عبارة عن مجموع السلع المنتجة . ووفقاً لما تقدم يمكن تعريف الرأسمالية كنظام اقتصادي بأنها عبارة عن تنظيم اقتصادي بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج (العمل ، الأرض ، ورأس المال) ، ويحق للافراد استخدام هذه الوسائل بالطريقة التي تحقق لهم أقصى المنافع الممكنة ، ولا يخضع هذا النظام إلى التخطيط أو السيطرة من قبل الحكومة . ويقتصر التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية ، حسب رأي قادة الفكر الرأسمالي في ثلاثة مجالات هي[٣] :

- توفير حد أدنى من الخدمات الاجتماعية الضرورية ، كالتعليم والصحة وخدمات البريد والمواصلات
- الدفاع عن الحدود السياسية للبلد
- توفير الأمن الداخلي وسيادة القانون لحماية حقوق الملكية والعلاقات التعاقدية بين الأفراد والمؤسسات .

وفقاً لهذه المبادئ التي يستند عليها النظام الرأسمالي يستمر في مواجهة الأزمات والتغيرات الاقتصادية بشكل عام اذ ان هدف هذا النظام هو الاستمرار والمرونة مع الأزمات ومعالجتها بما يتلائم مع حفظ النظام الرأسمالي دون الإخلال بنظرياته تجاه النظريات الاقتصادية الاخرى .

المطلب الثاني – عناصر القوة في النظام الرأسمالي

١ – الملكية الخاصة

تعتبر الملكية الخاصة جوهر الراسمالية وتعني مجموعة من الحقوق بالنسبة الموجودات أو الأصول المنقولة أو غير المنقولة التي تجيز للمالك (ضمن قيود معينة) حق التصرف في موجوداته . هناك عدة وظائف اجتماعية للملكية الخاصة وهي:

أولا : أنها تلعب دورا كبيرا في توزيع الدخل والثروة وكذلك القوة الاقتصادية في المجتمع ، وبالتالي ، تحدد درجة اللامركزية لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية

ثانيا ، تعتبر الملكية الخاصة أداة مهمة لتراكم الثروة على شكل سلع انتاجية والمحافظة على رأس مال المجتمع ، وذلك بحكم محافظة كل مالك على ملكيته

ثالثا ، تعتبر الرغبة في زيادة الملكية الخاصة حافزا قويا جدا على العمل وبذل أقصى الجهود الممكنة في الحياة اليومية .

رابعا ، تقوم الملكية الخاصة بأداء وظيفة اجتماعية مهما تتمثل في تزويد الشخص وأفراد أسرته بالضمان الاقتصادي والشعور بالاستقلالية وذلك من خلال حق الإرث الذي يعتبر جزءا مكملا لحقوق الملكية الخاصة . والجدير بالملاحظة أن حق الملكية الخاصة لا حيث أن القيود والضوابط على هذا الحق قديمة قدم الرأسمالية نفسها ، إلا أنها ازدادت بصورة كبيرة مع تطور الرأسمالية وزيادة أهمية الحاجات الاجتماعية وضرورة تنظيم العلاقة بين المصالح العامة والصالح الخاصة . يعتبر حقا مطلقا.

٢- الكفاية الاقتصادية

تتسم الرأسمالية بقدرتها على تحقيق الكفاية الاقتصادية ، حيث تتم عملية تخصيص الموارد الاقتصادية حسب الأسعار النسبية التي تتحدد طبقا لالية الطلب والعرض . فتؤدي زيادة الطلب على سلعة معينة إلى ارتفاع سعر السلعة، ويؤدي هذا بدوره إلى تحفيز المنتجين لتخصيص موارد أكبر لزيادة انتاج السلعة بهدف زيادة أرباحهم . وتكون النتيجة هي حصول جمهور المستهلكين على ما يرغبون في استهلاكه بأقل الأسعار الممكنة، وذلك لأن سعرا أعلى من الاخرين سيفقد حصته من السوق الصالح منافسيه, أي بعبارة عليها المنتج الذي يفرض أخرى[٤]، أن المؤسسات الخاصة

تعمل في جو من المنافسة التامة التي تحتم عليها زيادة كفايتها الاقتصادية (اي تقليل تكاليف الانتاج) بصورة مستمرة والتي من شأنها بقاء أصلح المؤسسات في السوق وبالتالي ضمان حصول المستهلك على افضل السلع والخدمات, وتحدث هذه العملية بصورة آلية بدون حاجة الى تدخل الحكومة التي يفترض منها عدم منافسة المؤسسات الخاصة فيما تنتج.

٣ – الحرية الاقتصادية الرأسمالية

يمكن تعريف الحرية أو الديموقراطية بأنها النظام الذي يضمن الوصول إلى قرارات معينة عن طريق الأغلبية . أي أن الديموقراطية هي ليست غاية بحد ذاتها وإنما وسيلة يمكن بواسطتها الوصول إلى قرارات تقبلها الأغلبية . ويعتبر بعض الكتاب بأن الرأسمالية هي أفضل قاعدة للديموقراطية السياسية وذلك لأنها تفسح المجال أمام أي فرد (إذا كانت لديه القدرة المالية) لدخول السوق وممارسة أي نشاط اقتصادي يرغب القيام فيه طالما كان انتاجه مطلوبا من قبل الجمهور . كما أن وجود عدد كبير من المؤسسات في السوق يضمن بقاء الحرية الاقتصادية وعدم سيطرة فئة قليلة من المنتجين على السوق والتحكم فيما يجب أن ينتج أو لا ينتج . كما يتمتع العمال بحرية اختيار المهن التي يرغبون فيها وتغيير وظائفهم , إذا كانت هناك فرص عمل أخرى , إذا اختلفوا مع أرباب عملهم . ويتمتع كل فرد بحرية انفاق دخله, إذا كان لديه دخلا, على السلع والخدمات التي يرغب فيها كذلك الحال بالنسبة للحرية السياسية التي تعتبر نتيجة منطقية للحرية الاقتصادية ، فبحكم الملكية الخاصة لوسائل الاعلام المختلفة ، يستطيع الجمهور التعبير عن رأيه بحرية تامة دون تعسف من أية جهة . أما بالنسبة لتدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية فإنه ينحصر في أضيق الحدود ، حيث أنها بمثابة أداة لحماية حقوق الأفراد والمؤسسات ودعم المنافسة والحيلولة دون نشوء

الاحتكارات في السوق كما تقدم ذكره, إلا أن الحياة السياسية في ظل الرأسمالية قد تؤدي في الحالات إلى صراع بين مجموعات ذات مصالح معينة ، وبالتالي تعريض العملية الديمقراطية إلى الخطر وظهور الأزمات الاقتصادية التي سرعان ما يتم تلافيها وفق مبادئ النظام الرأسمالي [٥].

المطلب الثاني – عناصر الضعف والانقادات في النظام الرأسمالي

تعد أزمة التناسق الرأسمالي في مواجهة الظروف الخارجية من أهم عناصر الضعف من حيث المبدأ اذ ان آلية هذه الرأسمالية الليبرالة منذ القرن التاسع عشر ترتكز عل ثلاثة مبادىء رئيسة , اولها هو السعي المستمر وراء النفع ويعتبر بمثابة محرك النظام الرأسمالي[٦]. ولأيضاح ذلك نقول: ان ارباب العمل بتوظيفهم رؤوس اموالهم يواجهون مخاطرة كبيرة ، ففي بضع سنوات قد تغمرهم الثروة وقد فقدون كل شيء و يصبحون في حالة أفلاس . ولذلك يستخدمون طاقتهم كلها و ويسخرون كل امكاناتهم في المعركة الضارية من اجل النفع الذي لا حدود له, والمبدأ الثاني هو المسؤولية, وقد نشأ عن حرية رب العمل, وهذا طبيعي لان رب العمل نتيجة لحريته يتوجب عليه ان يفي بعهوده تجاه مزوديه ودائنيه ومأجوريه ، والا فان نصيبه الافلاس اي العقاب الرهيب الذي يقلق نفوس الرأسماليين.اما المبدأ الثالث فهو المنافسة التي تقوم بدور المنظم التي كثيراً ماتغنى انصار الاقتصاد بهذا المنظم واعتبروه وسيلة التناسق الذي يؤمن حسن سير الحياة الاقتصادية.

لقد تعرضت الرأسمالية الى كثير من الانتقادات الحادة ، إلا أننا سنركز على ثلاث عناصر رئيسة يمكن ان تشكل أساس الانتقادات للنظام الرأسمالي وهذه العناصر هي :

١ - المنافسة التامة

تتسم آلية السوق بتقلبات الأسعار التي تترك اثارها الضارة في الاقتصاد القومي نتيجة لافلاس بعض المؤسسات الخاصة الأقل كفاية وخروجها من السوق (وبالتالي تعطيل بعض الطاقات الانتاجية المادية والبشرية) لصالح الموسسات الأخرى الأكثر كفاية منها . أي بعبارة أخرى ، أن التكلفة الاجتماعية للمنافسة التامة قد تكون على حساب التضحية بالسعادة الانسانية، لا سيما بالنسبة لصغار المنتجين والحرفيين والتجار الذين غالبا ما يكونون ضحايا هذه العملية المضنية والضارة . وإذا كان لا بد أن تحل الموسسات الجديدة الأكثر كفاية محل الموسسات القديمة الأقل كفاية ، فقد يحق للمرء أن يتساءل ترى هل بالامكان تحقيق الكفاية الانتاجية العالية بطريق أخرى أقل ضررا من عملية المنافسة ؟ ان هذا السؤال الذي كان يراود أذهان الكثير من المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتاعية منذ أكثر من قرنين من الزمن لا زال صداه يبحث عن اجابة مقنعة حتى الوقت الحاضر . فقد اثبتت التجربة التاريخية لعملية التطور الرأسمالي بأن المنافسة لا تقدم ضمانا أكيدا بأن السلوك المفيد من الناحية الاجتاعية هو الذي يكافيء دائما وإن أنه كانت هناك فترات السلوك الضار اجتماعيا هو الذي يعاقب دائما [٧]. في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عندما كان الناس يعتبرون النجاح الاقتصادي مكافأة للمقدرة أو حتى الفضيلة وينظرون الى الفشل الاقتصادي عقوبة لاولئك الذن كانت تنقصهم الخصال التي يحتاجها المجتمع . وربما كان هناك ما يبرر هذا الاعتقاد في الماضي ، الا أن بعض التبريرات لازالت موجودة حتى الوقت الحاضر, فالمثابرة ، المهارة ، الاقتصاد بالنفقات ، النزاهة لا زالت تعتبر من القيم المهمة في كل حقول النشاط الاقتصادي . إلا أن هناك أيضا الكثير من الشواهد التي تدلل بأن النصر في الصراع التنافسي بين المؤسسات قد تحقق بطرق

غير نزيهة ، مما أدى إلى اضعاف الثقة بمقولة أن النجاح الاقتصادي مكافأة للمقدرة وان الفشل الاقتصادي هو عقوبة للخصال غير المرغوبة اجتماعيا.

لقد كان من نتائج ذلك زيادة الضغط على السلطات التشريعية في جميع البلدان الرأسمالية لادخال التعديلات اللازمة على كثير من القوانين الخاصة بالنشاط الاقتصادي كالقوانين المتعلقة بأشهار الإفلاس بالنسبة للمؤسسات التي تعجز عن الايفاء بالتزاماتها لتحسين فرص تجنب الخسارات الكبيرة الناتجة عن تصفية موجوداتها . كذلك توفير بعض الحماية لعمال المؤسسات التي تعجز عن مواجهة منافسة المؤسسات الأخرى . كما ادخلت بعض التشريعات الخاصة بتنظيم التجارة والتي كانت من نتائجها تقليل حالات النصر في الصراع التنافسي بواسطة طرق غير نزيهة. وعلى رغم محدودية هذه الإجراءات ، إلا أنها أسهمت في تقليل السمة غير الانسانية للسوق . ولكن المنافسة لا زالت تعتبر من أبرز خصائص الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة ، ولو أنها أخذت أشكالا مختلفة عن نموذج المنافسة التامة الذي اتسمت به الرأسمالية في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي, وكل ذلك من اجل ديمومة النظام الرأسمالي ومواكبته التغيرات الدولية التي تحدث وخصوصاً تلك التي تعمل بعكس ما يريده النظام الرأسمالي.

٢ - التكاليف الاجتماعية

تعكس الأسعار المتحققة نتيجة لآلية العرض والطلب في السوق التكاليف الخاصة فقط ، أي التكاليف المباشرة التي يتحملها المنتج . أي بعبارة أخرى ، أن هذه الاسعار لا تعكس التكاليف غير المباشرة التي يتحملها المجتمع والناتجة عن التأثيرات الجانبية الضارة للعمليات الانتاجية للمؤسسات الخاصة ، كتلوث الهواء بسبب الغازات السامة والغبار والاتربة والادخنة التي تقذفها بعض المصانع في الجو وكذلك بسبب

استعمال السيارات داخل المدن (بالاضافة إلى الخسائر المادية والبشرية التي تسببها حوادث السيارات كل يوم) . وكذلك تلوث مياه الأنهار وسواحل البحار[٨], مما يؤدي الى تعريض الصحة العامة للأفراد إلى الخطر والى الحاق الضرر بالثروة السمكية ، وغير ذلك من الأضرار الناجمة عن زيادة سرعة التصنيع . وقد أدت هذه الظاهرة الى ردود فعل حادة من قبل الرأي العام في جميع البلدان المتقدمة وكان من نتائج ذلك زيادة التدخل الحكومي لفرض بعض القيود والضوابط التي شأنها تقليل الاثار الضارة أو التكاليف الاجتماعية الناتجة عن العمليات الانتاجية للمؤسسات الخاصة ، وكذلك توفير السلع الجماعية أو الخدمات العامة تغرض تحسين البيئة ، مثل الحدائق والمنتزهات ، انشاء شبكات الطرق السريعة لمواكبة الزيادة الكبيرة في استعمال السيارات الخاصة ، وإنارة الشوارع وغير ذلك أصبحت من المهام الرئيسة التي يجب على الحكومة أن توفرها من الخدمات التي للجمهور.

٣- تركز القوة الاقتصادية والسياسية

تؤدي المنافسة على القضاء على المؤسسات الضعيفة في السوق ، وبروز المؤسسات الضخمة التي تتمتع بقوة احتكارية تمكنها من فرض أسعار أعلى . حيث كلما قل ضغط المنافسة كلما قل اهتمام هذه المؤسسات في تقليل التكاليف . وتعني تركز القوة الاقتصادية (الناتجة عن سوء توزيع الدخل والثروة)، تركز القوة السياسية بيد عدد قليل من الأفراد الذين يمكنهم السيطرة على وسائل الاعلام (محطات الإذاعة ، التلفاز ، الصحف ، والمجلات) والتأثير في الجمهور من خلال صرف مبالغ كبيرة على الدعاية والاعلان لصالح انتخاب بعض السياسيين من الذين تسيرهم هذه المصالح الخاصة . لذلك ، فأن التركيبة السياسية للمجتمع الرأسمالي غالبا ما تتناغم مع التركيبة الاقتصادية لهذا المجتمع على رغم احتمال وجود بعض الضغوط العمالية (التي

تتفاوت من بلد لاخر) الادخال بعض الإصلاحات في المجالات الاقتصادية والسياسية يمكن القول بأن عناصر الضعف في النموذج النظري للرأسمالية ما عادت تنسجم مع تحديات العصر في البلدان الرأسمالية المعاصرة التي تتسم اقتصاداتها بأهمية الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الحكومية في توجيه الاقتصاد القومي لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة[٩], ومن بين هذه الاهداف هي تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة وتوفير الضمان الاجتماعي للافراد والمحافظة على درجة معينة من المنافسة فضلا عن الاستخدام الكامل والاستقرار الاقتصادي , لهذا فقد عالجت الرأسمالية التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية لها وغيرت او سمحت بقبول بعض التعديلات على مبادئها دون المساس بجوهره, لذلك ظهرت الرأسمالية الموجهة لاحقاً التي تلافت الانتقادات الحادة التي وجهت الى النظام الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر, وخصوصاً بعد مجيء النظرية الماركسية وحلول الاستراكية في العديد من دول العالم متخذه من تلك الانتقادات نقاط ضعف في الرأسمالية حتى انها ادعت ان زوال النظام الرأسمالي هو شكل حتمي ولا شك فيه. وخصوصاً بعد حدوث الأزمة الاقتصادية الحادة عام ١٩٢٩ – ١٩٣٢, وهي أزمة الكساد الكبير فضلاً عن ظهور اراء كينز ونشره كتاب النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود عام ١٩٣٦.

المبحث الثاني

الأزمات الإقتصادية في النظام الرأسمالي وآلية المعالجة

المطلب الأول – ظهور الأزمات الاقتصادية الحادة في النظام الرأسمالي التقليدي

تعرضت الفلسفة الاقتصادية التقليدية الى انتقادات حادة خلال القرن التاسع عشر, وتعتبر النظرية التي جاء بها كارل ماركس حول حتمية انهيار الرأسمالية وحلول الاشتراكية محلها من أبرز التحديات التي وجهت الى هذه الفلسفة[١٠], الا أن

التحدي الحقيقي الذي تعرضت له هذه الفلسفة لم يأت الا بعد حدوث الازمة الاقتصادية الحادة التي تعرضت لها الرأسمالية في الفترة ١٩٢٩-١٩٣٢ وكذلك بعد نشر كتاب النظرية العامة لكينز في عام ١٩٣٦ . أدرك كينز (ومن قبله ماركس) أن واقع النظام الرأسمالي يتسم بالتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي, ومع أن ماركس أكد أن الازمات الاقتصادية هي ملازمة للنظام الرأسمالي ولا يمكن التخلص منها الا بزوال النظام نفسه ، الا أن كينز حاول أن يقدم برنامجا عمليا لانقاذ الرأسمالية من الانهيار (أي اصلاحها من الداخل بدلا من استبدالها بنظام اخر) فقد حاول كينز ان يبرهن ان الاقتصاد يستطيع الوصول الى استقرار التوازن الكلي عند مستوى التشغيل الكامل او دون مستوى التشغيل الكامل , وكانت هذه مسؤولية الحكومة لتحقيق التوازن الكلي المناسب, وذلك من خلال التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية واستخدام وسائل معينة (السياسات المالية والنقدية) لتوجيه الاقتصادات الرأسمالية وتكييفها لمواجهة الازمات الحادة . ويعزى السبب الرئيسي لحدوث الأزمة الاقتصادية بالنسبة لكينز الى النقص في الطلب الفعال ، بسبب عجز الاستثمار الخاص عن امتصاص الادخارات المتزايدة ، مما يتطلب اللجوء إلى سياسات اقتصادية حكومية من شأنها التعامل مع الحقائق الجديدة

وتعتبر النظرية الكينزية (بالاضافة إلى كونها حركة للاصلاح الاقتصادي الرأسمالية) بمثابة رد فعل للفلسفة الاقتصادية التقليدية التي سادت في البلدان الرأسمالية لاكثر من قرنين من الزمن [١١]. وقد أحدثت النظرية الكينزية ثورة في الفكر الاقتصادي المعاصر ، وكانت نقطة البداية لظهور المدرسة الاقتصادية الحديثة اخذت تعرف بالمدرسة الكينزية. لقد حظيت الأفكار التي جاء بها كينز بأهتمام واسع ليس في الأوساط الاقتصادية والسياسية فحسب وانما تعدت ذلك الى مجال التطبيق

العملي ايضا . فقد اتجهت حكومات البلدان الرأسمالية المعاصرة، لا سيما منذ النصف الثاني من ثلاثينات القرن الحالي ، نحو زيادة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية . وقد ازداد هذا الاتجاه منذ ذلك الوقت وترجم إلى سياسات اقتصادية محددة بحيث أصبحت الأدوات الاقتصادية الكينزية هي للسياسات الاقتصادية الحكومية في هذه البلدان التي السمة المميزة وعلى رغم ادخال الكثير من التحسينات على النظرية الكينزية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر ، خاصة فيما يتعلق بجوانب التحليل النظري ، الا ان السياسات الاقتصادية المتبعة في كثير من البلدان الرأسمالية المعاصرة لازالت في اطار النظرية الكينزية، التي اهتمت بمعالجة المشكلات الاقتصادية في الأجل القصير ، بعكس النظرية التقليدية التي ركزت على التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل – يتضح مما تقدم، أن الرأسمالية ذات التوجه الكينزي او الرأسمالية الموجهة تجمع بين خصائص الرأسمالية التنافسية وبعض خصائص الاشتراكية من أجل اصلاح النظام الرأسمالي وليس استبداله كما تقدم ذكره.

المطلب الأول – معالجة الأزمات الإقتصادية في النظام الرأسمالي وفق التوجه الكينزي

بعد تعرض الإنظمة الاقتصادية الرأسمالية الى أزمات احدة ومتكررة وظهور المشاكل الاقتصادية بشكل دوري اثارت الجدل بين حقيقة تمكن النظام من معالجة مشاكله الاقتصادية, جاء كينز بتوجه عملي بين خلاله انه يمكن اصلاح ومعالجة الأزمات في النظام الرأسمالي التقليدي وقد بينها وفصلها في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية ووضع المقترحات المناسبة

وفق فرضياته التي تتلائم مع التغيرات في المستقبل, ويمكن بيان تلك المعالم النظريات المعالجة كما يأتي :

١ – معالجة أزمة التشغيل والتوازن الإقتصادي

على عكس النظرية التقليدية فأن نقطة البداية عند كينز هي عدم صحة قانون المنافذ، قانون الأسواق، لساي، والذي بمقتضاه يخلق العرض الطلب المساوي له، والصحيح لديه أن الطلب هو الذي يخلق العرض، وأن الطلب الفعلي هو الذي حجم الإنتاج وحجم العمالة، أي مستوى التشغيل، والطلب الفعلي هو الحصيلة أو الإيراد الذي يعطي أكبر ربح ممكن، والتي يتوقع المنتجون الحصول عليها من بيع حجم معين من الإنتاج، وهو الذي يعتبر المتغير المستقل، وأما حجم الإنتاج وحجم الدخل فهي متغيرات تابعة. ويتكون الطلب الفعلي من طلب على أموال الاستهلاك وطلب على أموال الاستثمار، ولكن لكل نوع من الطلب عوامل تحدده، أما الطلب على أموال الاستهلاك فيتحدد بحجم الدخل والميل للاستهلاك، وهذا الأخير يحدد كيفية تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار، فكلما كان حجم الدخل صغيرا كلما خصص الفرد كل هذا الدخل أو معظمه لأغراض الاستهلاك وبالعكس

أما الطلب على أموال الاستثمار فيتحدد بالميل للاستثمار ويتوقف الميل للاستثمار على عاملين هما: سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة يتوقف على عرض النقود أي كمية النقود وعلى طلبها أي تفضيل السيولة أما الكفاية أو الكفاءة الحدية لرأس المال ، فهي عبارة عن العائد المتوقع من رأس المال طول فترة حياته. الفائدة والطلب على أموال الاستثمار يتوقف على الموازنة بين سعر والكفاية الحدية لرأس المال، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعد

الفائدة أقبل المنتجون على طلب أموال الاستثمار والعكس صحيح، حن أصحاب الأموال المدخرة استغلالها عن طريق الإقراض بفائدة بدلا من الاستثمار وتتوقف الكفاية الحدية لرأس المال على توقعات المستثمرين بالنسبة لأثمان السلع والخدمات التي يساهم رأس المال الاحتياطي في إنتاجها، وتوقعاتهم بالنسبة لنفقات ذلك الإنتاج. وعلى ذلك فإن مستوى التشغيل يتوقف على حجم الطلب الفعلي، وليس على الطلب الكلي أو العرض الكلي الأمر الذي يمكن معه أن يتحقق التوازن عند مستوى أدنى من التشغيل الشامل، حينما يكون الطلب الفعلي أقل من العرض الكلي، وهذه حالة الاقتصاديات الر أسمالية مما يترتب عليه تعرض هذه البلاد لفترات من الكساد والبطالة.[١٢]

٢- نظرية النقود والفائدة

اختلفت نظرة كينز إلى النقود والفائدة عن تلك التي سادت عند التقليديين بشأنها، فقد نظر الكلاسيكيون إلى النقود على أنها وسيلة للتبادل، الأمر الذي يعني أن كل ادخار سوف يتحول بالضرورة إلى استثمار، وقد قالوا بأن حجم الادخار يخضع " بير سعر الفائدة والعلاقة بينهما طردية. وقد بين كينز أن هنالك وظيفة أخرى للنقود هي أنها مخزن للقيمة، فالنقود يمكن أن تطلب لذاتها والعوامل التي تحدد ذلك هي نفس العوامل التي تحدد تفضيل السيولة (الحاجة لتسوية المعاملات الجارية، الحاجة للمضاربة، الحاجة للاحتياط للمستقبل... الخ)، وعنده إن الادخار والاستثمار يجري تعيين كل منهما نصورة مستقلة عن الآخر كذلك فإن قانون المدخرين ليسوا هم المستثمرين وبالعكس، وعند تساوي الادخار مع الاستثمار يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مرحلة التشغيل الشامل.

٣- دور الدولة

يرى كينز على عكس النظرية التقليدية ضرورة التدخل من جانب الدولة في تنشيط الطلب الفعلي حتى يتحقق التشغيل الشامل النشاط الاقتصادي بغرض ويقضي على البطالة وبتحقق بالتالي التوازن الاقتصادي الكلي. ويمكن للدولة أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستهلاك باتخاذ إجراءات تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الكبير للاستهلاك[١٣]، كذلك يمكن أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق قيامها ببعض المشروعات مما يترتب عليه زيادة إنفاقها الاستثماري، ومما يستتبع ذلك زيادة دخل الأفراد بنسبة أكثر من الإنفاق الاستثماري الأول (نظرية المضاعف). كما يمكن أن تقوم أيضا بخفض سعر الفائدة حتى تشجع المنتجين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة.

٤ – السياسة الضريبية

تستطيع الدولة التأثير على مستوى الطلب على الاستهلاك وذلك بتغيير إعادة التوزيع الأصلية للدخول عن طريق السياسة الضريبية. وفي الواقع تستطيع الدولة أن تفرض ضرائب عالية على الدخول المرتفعة وفي نفس الوقت تحد وتعفي نهائيا الدخل المنخفضة من الضريبة, وبهذا الشكل يمكن أن يتزايد مستوى الاستهلاك وبالتالي الطلب الفعلي, تتبع هذه السياسة لإعادة توزيع الدخول ويعتقد الكينزيون أن كل ادخار لا يستثمر أوتوماتيكيا فمن البديهي أن تزول مبررات التوزيع غير العادل للدخول، وعن طريق السياسة الضريبية تستطيع الدولة تشجيع المؤسسات على الاستثمار وذلك بمنحها إعفاءات ضريبية على السلع المشتراة وعلى السلع المباعة...الخ.. وهي من

أهم المعالجاجات للنظام الرأسمالي عند مواجهة الأزمات الاقتصادية والتفاوت في توزيع الدخول بين الافراد.

٥- سياسة النفقات العامة

بتنفيذ الدولة لبرنامج النفقات العامة تكون بذلك قد ساهمت بطريق مباشر في شراء السلع والخدمات من المؤسسات، وهي بذلك ترفع مباشرة مستوى اللل الفعلي وتطلق أيضا ألية تضاعف الدخول السابق ذكرها. إن بناء الطرق والموانئ والمدارس والمستشفيات وأيضا شراء الأسلحة كلها تشكل آلية توسيع الأسواق في المرحلة الأولى ترفع هذه العمليات نفقات الاستثمار للدولة ويتبع ذلك زيادة نفقات الاستهلاك أو التوظيف استهلاك الموظفين، السلع اللازمة لتسيير المدارس والمستشفيات، إمدادات الجيش... الخ.

يرى الكينزيون بعدم أهمية العجز الذي يمكن أن يتولد عن هذه السياسة في الميزانية "عائدات ونفقات" ما دامت هذه السياسة تؤدي إلى رفع مستوى الناتج الإجمالي والعمالة، ومن الواضح أن عائدات الدولة نفسها ستتزايد عندما يعرف الدخل والتشغيل آلية كبيرة للتضاعف. وبعبارة أخرى فإن الكينزيون تخلو عن التقليد المالي الذي دافع عنه الكلاسيكيون الجدد، فبالنسبة لهم فإن الدولة لا ينبغي لها أن تنفق أكثر مما تتحصل عليه من نعود، وينبغي أن تحدد عائداتها بالحد الأدنى لتسيير الخدمات العامة. هذه النظرة لدور ميزانية الدولة عند الكلاسيكيين الجدد تنتج بطبيعة الحال من الطرح الأساسي، فعلى الدولة أن تحافظ على التوازن بين وظائفها ومواردها، وذلك على مستوى ضعيف نسبيا[١٤]، والعكس بالنسبة للكينزيين، فإن توازن الميزانية هو أسطورة يجب إنكارها طالما قدرات الإنتاج من بشر ومصانع لم تستخدم بشكل كامل.

٦ – السياسة التجارية

ان أسس السياسة التجارية يمكن أن تستنبط منطقيا من تحقيق الكينزي. تشكل الصادرات عنصرا للطلب الإجمالي مثل الاستهلاك والاستثمار والنفقات الحكومية، ومن ثم يجب تشجيع هذه الصادرات, وعلى العكس، تشكل الواردات، مثلها مثل الادخار, تسربا في الدورة الاقتصادية في الحقيقية ، ومن وجهة نظر المؤسسات في دولة ما، فإن واقعة ادخار شخص أو شرائه من الخارج مختلفتان, إن الطلب لا يوجه إلى هذه المؤسسات، ينبغي عدم تشجيع الواردات وكذلك عندما تنمو العملية التراكمية لزيادة الدخول[١٥]. فإن زيادة الواردات تشكل كابحا لهذه العملية، لنلاحظ هنا أن الاستنتاجات التي توصل إليها الكينزيون في ميدان السياسة التجارية تتناقض تماما مع الموقف الكلاسيكي ، بما أن العمالة الكاملة تتحقق دائما طبقا للكلاسيكيون ، فإن مصلحة كل دولة أن تخصص في الانتاجات التي توفرها لها إمكانيات أكثر، وأن تستورد المنتجات التي يصعب عليها إنتاجها نسبيا.

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولا– الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن ايضاحها بالآتي

١. ان النظام الرأسمالي نظام يتعرض الى أزمات اقتصادية بشكل دوري وتتجدد كل فترة ويضع مفكريه ومنظريه الاجابات التي قد لاتنسجم مع طبيعة المشكلة

٢. تختلف شدة هذه الأزمات بتأثيرها على الافراد والاقتصاد بشكل عام كما ان مدة الأزمات تختلف بين فرتة واخرى

٣. ان النظام الرأسمالي تأثر بشكل كبير بالأزمة العالمية التي حدثت عام ١٩٢٩ كما واجه ضغوطاً من النهج الاشتراكي الذي يتفائل بأنهياره بأستمرار

٤. ان النظام الرأسمالي اعتمد منهج مرن في مواجهة التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية له وقرر مواجه الأزمات من خلال الاستراتيجيات المحكمة

٥. ان النظام الرأسمالي استند بشكل مطلق على نظريات كينز في الأمور الإقتصادية والتي انقذته من الانهيار بشكل عام.

ثانيا- التوصيات

١. ضرورة اعتماد مبدأ المرونة في وضع الخطط الاقتصادية ورسم الاستراتيجيات المستقبلية.

٢. ضرورة ان تكون المشاكل والأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد تتصف بالاستمرارية او الدورية في حدوثها وان كانت تختلف بين مرة واخرى من حيث شدتها ومدى تأثيرها.

٣. ان النهج الكينزي وان كانت عليه ملاحظات وانتقادات من بعض المفكرين الكلاسيك التلقليدين الا ان له الفضل في انجاح النظام الرأسمالي وانقاذه من الانهيار الذي تتربص به الجهات الخارجية .

٤. ضـرورة معالجـة الأزمـات الاقتصـادية ووضـع الحلـول المنهجيـة والمناسبة لها بأي طريقة كانت فقط ان تراعي ظروف الافراد العاملين واصحاب رأس المال.

الهوامش:

١ – حسن نوري الياسري , دراسة في تاريخ الفكر الإقتصادي , ط١, دار المترضى للطباعة والنشر والتوزيع , بغداد , ٢٠١٤, ص–ص ٥٢و٥٣.

2 - Jean-Claude Delaunay, Jean Gadrey, Services in Economic Thought: Three Centuries of Debate, Springer Science & Business Media, first edition, 2012. p119.

٣ – لـويس هـايكر , الرأسـمالية الأمريكيـة مـا انجتـه ومـا تعـد , ترجمـة الـدكتور علـي الحفـار , ط١ , دار الثقافة , بيروت , ١٩٥٧, ص١٦٦.

4 - Jale Tosun, Daniela Pauknerová, Bernhard Kittel, Intergenerational Transmission and Economic Self-Sufficiency, Springer International Publishing, first edition, 2021, p 172.

٥ – مـارك بليـث التحـولات الكبـرى فـي الافكـار الاقتصـادية والتغييـر المؤسسـي فـي القـرن العشـرين , ترجمـة نيـرمين صـلاح الـدين الزفتـاوي, مراجعـة , سـمير كـريم , ط١ المركـز القـومي للكتـاب , القاهرة, ٢٠١٤ .

٦ – جـاك جـرمين , الرأسـمالية تحليـل نقـد اتهـام , ترجمـة نجـد هـاجر وسـعيد الغـز , ط١ , المكتبـة الأهلية , بيروت, ١٩٦٠ , ص ٨.

7 - Samuel Alexander, Sufficiency Economy: Enough, For Everyone, Forever, second edition, Simplicity Institute, 2015, p132.

8 - Heinz D. Kurz, Economic Thought: A Brief History, Columbia University Press 2016, p 139.

٩ – باسل البستاني , الفكر الإقتصادي من التناقض الى النضوج , ط١ , دار الطليعة , بيروت , ١٩٨٥, ص ٣٣.

١٠ – كارل ماركس , رأس المال وتطور الانتاج الرأسمالي , ط١ , دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر , دمشق , ١٩٥٩, ص ٤٣.

١١ – جاك جرمين , الرأسمالية تحليل نقد اتهام , ترجمة نجد هاجر و سعيد الغز , ط١ , المكتبة الأهلية , بيروت , ١٩٦١ , ص ١٠٥.

١٢ – عادل ابراهيم يعقوب , التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط , ط١ , دار الحرية للطباعة بغداد, ٢٩٨٠ , ص ٣٣ ..

١٣ – اسماعيل سفر , عارف دليلة , تاريخ الأفكار الإقتصادية , ط١١, مطبعة قمحة أخوان للنشر والتوزيع , دمشق , ٢٠٠١, ص – ص ٥٦٧– ٥٧٠.

14 - Ian Gough, The Political Economy of the Welfare State, Macmillan International Higher Education, second edition, 1997, p 129.

15 - Ramesh Mishra, Welfare State Capitalist Society, Routledge, first edition, 2014, p97.

المصادر المعتمدة:

أولاً - المصادر العربية

١. حسن نوري الياسري , دراسة في تاريخ الفكر الإقتصادي , ط١, دار المترضى للطباعة والنشر والتوزيع , بغداد , ٢٠١٤.

٢. باسل البستاني , الفكر الإقتصادي من التناقض الى النضوج , ط١ , دار الطليعة , بيروت , ١٩٨٥.

٣. كارل ماركس , رأس المال وتطور الانتاج الرأسمالي , ط١ , دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر , دمشق , ١٩٥٩.

٤. عادل ابراهيم يعقوب , التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط , ط١ , دار الحرية للطباعة بغداد, ٢٩٨٠ .

٥. – اسماعيل سفر , عارف دليلة , تاريخ الأفكار الإقتصادية , ط١١, مطبعة قمحة أخوان للنشر والتوزيع , دمشق , ٢٠٠١.

ثانياً – المصادر المترجمة

١. لويس هايكر , الرأسمالية الأمريكية ما انجته وما تعد , ترجمة الدكتور علي الحفار , ط١ , دار الثقافة , بيروت , ١٩٥٧.

٢. مـارك بليـث التحـولات الكبـرى فـي الافكـار الاقتصـادية والتغييـر المؤسسـي فـي القـرن العشـرين , ترجمـة نيـرمين صـلاح الـدين الزفتـاوي, مراجعـة , سـمير كـريم , ط١ المركز القومي للكتاب , القاهرة, ٢٠١٤ .

٣. جاك جرمين , الرأسمالية تحليل نقد اتهام , ترجمة نجد هاجر وسعيد الغز , ط١ , المكتبة الأهلية , بيروت, ١٩٦٠ .

ثالثاً – المصادر الأجنبية

1. Jean-Claude Delaunay, Jean Gadrey, Services in Economic Thought: Three Centuries of Debate, Springer Science & Business Media, first edition, 2012.
2. Jale Tosun, Daniela Pauknerová, Bernhard Kittel, Intergenerational Transmission and Economic Self-Sufficiency, Springer International Publishing, first edition, 2021.
3. Samuel Alexander, Sufficiency Economy: Enough, For Everyone, Forever, second edition, Simplicity Institute, 2015.
4. Heinz D. Kurz, Economic Thought: A Brief History, Columbia University Press 2016.
5. Ian Gough, The Political Economy of the Welfare State, Macmillan International Higher Education, second edition, 1997.
6. Ramesh Mishra, Welfare State Capitalist Society, Routledge, first edition, 2014.